

الغارديان: الإنديندنت وأيفننج ستاندرد مملوكتان للسعودية عبر صفقات سرية

قالت صحيفة "الغارديان"، إن الحكومة البريطانية وجهت اتهامات صريحة لصحيفتي "إنديندنت" و"أيفننج ستاندرد" بأنهما مملوكتان جزئياً للمملكة السعودية، عن طريق إبرام سلسلة من الصفقات "غير تقليدية ومعقّدة وسرية"، تم استخدامها على هذا النحو؛ لإخفاء عملية بيع حصة تلك الوسائل الإعلامية - التي مقرها لندن- إلى بنك حكومي سعودي.

وأضافت الصحيفة البريطانية، أن "إفجيني ليبيديف" الذي يسيطر على الصحيفتين، باع ما نسبته 30% من حصة الملكية لشركات "أوف شور" (خارج حدود الوطن)، في وجهتها رجل الأعمال السعودي، "سلطان محمد أبوالجدايل"، في عامي 2017 و2018.

وذكرت "الغارديان"، أن "أيفننج ستاندرد"، وإنديندنت" قالتا إنها غير متأكدتين من الذي يوظف رجل الأعمال في نهاية المطاف.

ولفتت "الغارديان" إلى أن "ديفيد شانيل"، الممثل القانوني للحكومة البريطانية، قال أمام محكمة، الثلاثاء، إن الحكومة السعودية تستطيع الآن أن تمارس نفوذاً محتملاً على تحرير الأخبار في تلك المنافذ الإعلامية.

وأضاف "شانيل" أن بيع أسهم الصحيفتين له "تداعيات على الأمن القومي"، كما اتهم "شانيل" رجل الأعمال "ليبيديف" بأنه غادر منصبه لكي يتتجنب الإجابة على أسئلة حول هذه الصفقات.

ونقلت "الغارديان" عن "شانيل" قوله إن "ما يثير حكومة صاحبة الجلة هو أن دولة أجنبية قد تستحوذ على حصة كبيرة في شركة ليبيديف (التي تمتلك أيفننج ستاندرد، وإنديندنت في نفس الوقت)".

والشهر الماضي، أعلن وزير الثقافة، "جيرمي رايت"، عن إجراء تحقيق في المبيعات، محدراً من أن المستثمر النهائي قد يكون لديه روابط قوية مع الدولة السعودية، ما يثير مخاوف من أن حكومة أجنبية قد اكتسبت نفوذاً على اتجاه الأخبار في اثننتين من أكبر الإصدارات الصحفية البريطانية.

وأوضحت "الغارديان" أن قرار التدخل كان سياسياً للغاية، إذ يتم تحرير الصحيفة، التي لا تتحقق إيرادات تذكر، من قبل وزير المحافظين السابق، "جورج أوسبورن"، الذي يفكر بدوره في العودة إلى الواجهة السياسية.

ورفض رئيس الوزراء الجديد، "بوريس جونسون"، الإجابة على استفسارات "الغارديان" حول مسألة حضوره حفلات أقيمت في قلعة "ليبيديف" في إيطاليا، وهو أمر قد يؤثر على التحقيقات.

وقال الوزير "رايت"، في وقت سابق، إن الصفتين اللتين أبرمتهما السعودية قد يكون لهما تأثير على "أخبار" إندياندنت" و"إيفنونغ ستاندرد"، وقد أطلقت الأولى بالفعل سلسلة من المواقع الإلكترونية بلغات أجنبية وبإدارة من الصحفيين السعوديين، وتستهدف جماهير بعض الدول التي لديها معها خصومة إقليمية.

وأشارت "الغارديان" إلى أن السعودية لديها سجل ضعيف في مجال حرية الصحافة، معقبة أن عملية بيع نصيب الشركة الأم لـ"إيفنونغ ستاندرد" جرى في أعقاب مقتل الصحفي "جمال خاشقجي"، وهي العملية التي تعتبر على نطاق واسع أنها نفذت من قبل مسؤولين سعوديين.

وأضافت أن كلاً من "إندياندنت" و"إيفنونغ ستاندرد"، بدورهما يصران على أن المخاوف بشأن استقلالية خطهما التحريري لا أساس لها، وأنهما لا تتأثران بالداعمين الماليين.

وأردفت "الغارديان" أن محامي "ليبيديف"، يقاتلون من أجل وقف تحقيق تحريره الحكومة البريطانية عن الاستثمار السعودي لأسباب فنية (إجرائية)، بحجة أن الحكومة انتظرت طويلاً، وتجاوزت الموعد النهائي للتدخل.

ورداً على ذلك، قالت الحكومة البريطانية إن قرار بالتدخل تأخر جزئياً، لأن "ليبيديف" والمستثمرين السعوديين رفضوا تقديم معلومات رئيسية.

ووفق "الغارديان"، فقد قيل خلال جلسة استماع في محكمة الطعون في قضايا المنافسة، إن عملية

الاستثمار في "إندبندنت" و"إيفنونغ ستاندرد" تمت عبر شركتين منفصلتين مسجلتين في جزر كايمان، الأولى تسمى Scalable Media International Inc، والثانية Company Media International، وهذه العملية ساعدت في حجب المستثمر الحقيقي.

ولفتت الغارديان إلى أن هاتين الشركتين مملوكتين بمنسبة 50% من قبل "أبوالجدايل" و50% من قبل Wondrous Investments، السعودية العربية المملكة في الوطني التجاري البنك يمتلكها التي،

وقال "شانيل" إن "هاتين الشركتين تم إدراجهما لهدف واضح وهو حجب المستحوذ الرئيسي".

وأضاف ممثل الحكومة بالمحكمة: "حسب علمنا فإن البنك مملوك ويدار من قبل المملكة العربية السعودية".

وردا على سؤال حول ما إذا كان "أبوالجدايل" يعمل لدى البنك السعودي للاستثمار، أشار محامو "إندبندنت" و"إيفنونغ ستاندرد" إلى مقالات إخبارية سابقة وقالوا: "بالتأكيد تم الإبلاغ عن ذلك".

وحين مورس عليهم مزيد من الضغوط فيما يتعلق بشخص صاحب العمل النهائي، قال المحامون إنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالمساعدة في ذلك.

ويرتبط "ليبيديف" بعلاقات وثيقة مع السعودية، حيث نشر على حسابه على "إنستغرام" صورة تجمعه بالمليشيات التي تدعمها السعودية في اليمن، فيما قام رئيس تحرير صحيفة "إندبندنت"، "كريستيان بروتون" بزيارة إلى العاصمة السعودية لمقابلة شركاء العمل.

ولفت "الغارديان" إلى أن وزير الثقافة طلب بشكل منفصل من الهيئة المشرفة على وسائل الإعلام، "أوفكوم" التحقيق في أي مخاوف تتعلق بالمصلحة العامة وتقديم تقارير بحلول منتصف أغسطس/آب.

وأوضحت "الغارديان" أن هذه التقارير التي طلبتها وزير الثقافة من "أوفكوم" سيتم تنفيذها، وإمدادها بغض النظر عن حكم المحكمة.